الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

قسم الشريعة والقانون

تنظم ملتقى وطني حول:

العملات الرقمية في ظل القانون النقدي والمصرفي وأحكام الفقه الإسلامي

الأربعاء 29 أفريل 2026

الرئيس الشرفي أ.د السعيد دراجي (مدير الجامعة)

رئيس الملتقى أ.د.أمير شريبط (عميد الكلية)

المنسق العام للمتلقى أ.د. سعاد قصعة (مديرة مخبر البحث)

مديرة الملتقى أ.د.ليندة بومحراث

رئيسة اللجنة العلمية للملتقى :د.صورية عائشة باية بن حسين

الآثار المترتبة عن مزايا والعيوب تداول العملات الرقمية

The implications of the advantages and disadvantages of trading cryptocurrencies

د عبد النور سعيداني

كلية الشريعة والاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

–قسنطينة–

د أسماء بن عبد القادر

كلية الشريعة والاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

–قسنطينة–

asmabenabdelkader90@gmail.com

abdelnour2600saidani@gmail.com

ملخص:

تعتبر العملات الرقمية أحد أهم النتائج التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة في المجال المالي والاقتصادي، فهي توفر مزايا استثنائية تتمثل في السرعة العالية في التحويلات الدولية، وانخفاض تكاليف المعاملات بفضل غياب الوساطة البنكية، فضلا عن تعزيز الشفافية من خلال تقنية "البلوك تشين"، ومع ذلك تبرز عيوب جوهرية تعيق استقرارها، أبرزها التقلبات السعرية الحادة التي قد تسبب خسائر فادحة في وقت قصير، وصعوبة استرداد الأموال في حال حدوث خطأ تقني أو قرصنة إلكترونية، وترتبط هذه المزايا والعيوب بمخاطر تقنية وقانونية واقتصادية، حيث يبقى هذا النوع من العملات دائما يشكل تهديدا على عدة جبهات، خصوصا في ظل غياب الأطر التشريعية الموحّدة عالميا، مما يجعل التعامل معها يتطلب وعيا عميقا وإدارة دقيقة لحجم التعرض للمخاطر.

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة، التداول، التعدين، العالمية، غسيل الأموال.

Abstract:

Digital currencies are one of the most important outcomes of modern technology **.**in the financial and economic field. They offer exceptional advantages, such as high speed in international transfers, low transaction costs thanks to the absence of bank intermediaries, and enhanced transparency through blockchain technology. However, fundamental drawbacks hinder their stability, most notably sharp price fluctuations that can cause significant losses in a short time, and the difficulty of recovering funds in the event of a technical error or cyberattack. These advantages and disadvantages are linked to technical, legal, and economic risks, as this type of currency always poses a threat on several fronts, especially in light of the absence of unified global legislative frameworks, which makes dealing with them require deep awareness and careful management of the level of exposure to risks and economic risks, as this type of currency always poses a threat on several fronts, especially in light of the absence of unified global legislative, this makes dealing with it require deep awareness and carful management of the extent of exposure to risks.

Keywords: Cryptocurrencies, trading, mining, global, money laundering..

مقدمة:

شهد العالم تحولات سريعة في المجال الاقتصادي، فبرزت مفاهيم جديدة تتم بالوسائط الإلكترونية، هذه الأخيرة تحتاج إلى آليات تساعد المتعاملين على تلبية احتياجاتهم المختلفة بسرعة وسهولة، ومن بين التقنيات الحديثة الناتجة في هذا المجال ما يُعرف بالعملات الرقمية الافتراضية، التي لم تعد مجرد تقنية عابرة بل أصبحت واقعا اقتصاديا يفرض نفسه بقوة، بحيث تكمن جاذبية هذه العملات في كونها تفتح آفاقا واسعة لتحقيق مكاسب مالية في فترات وجيزة، إلا أن هذا النوع من العملات لم يخلو من عيوب جوهرية تضع المتداول في مواجهة مباشرة مع مجموعة من المخاطر تمس العديد من الجوانب، خصوصا وأن الكثير من دول العالم تحظر التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية، مما يعني غياب الأطر التنظيمية والقانونية التي تحمي المتداولين لها، أي أنها تشكل تهديد لاقتصاديات دول بأكملها عن طريق خلق اقتصاد موازي، يعمل بالكامل خارج نطاق السيطرة الرسمية للدولة أو المؤسسات المالية.

مما سبق يتضح لنا أن موضوع العملات الرقمية الافتراضية موضوع بالغ الأهمية، على الرغم من الآثار المترتبة عليه من تهديد للاستقرار المالي والاقتصادي للدول، ولذلك نجد الكثير من التشريعات حظرت التعامل بالعملات الرقمية ومن بينها المشرع الجزائري من خلال القانون 25-10 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما[1]، في حين هناك بعض الدول تتيح التداول بها بالحصول على الإذن والترخيص من الجهات المعنية كفرنسا، بينما تصرح حكومات أخرى بعدم الحاجة إلى الإذن إلاّ في حالة محدودة، كإنشاء صناديق استثمارية مثلا، كألمانيا واليابان وغيرها[2]. وفي ظل هذا التباين في التشريعات القانونية التي تحكم الدول، وبين وجود عدّة مزايا وعيوب صاحبت تداول العملات الرقمية، وما ترتب عليها من آثار تقنية وقانونية واقتصادية، هذا الأمر يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هي الآثار المترتبة عن مزايا وعيوب تداول العملات الرقمية المشفرة؟ .

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلان فرعيان هما:

– ما هي مزايا وعيوب التعامل بالعملات الرقمية المشفرة ؟.

---

[1]- قانون رقم 25-10 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

[2]- العملات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها، مرزوق آمال، مجلة البشائر الاقتصادية، مج.06، ع.02، جامعة محمد طاهري، بشار، ديسمبر 2020، ص121.

– فيما تتمثل الآثار المترتبة عن تداول العملات الرقمية المشفرة ؟.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ارتأينا إعداد هذه الخطة وفق التقسيم الآتي:

المطلب الأول: مزايا وعيوب التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

المطلب الأول: مزايا وعيوب التعامل بالعملات المشفرة.

تعد العملات الرقمية المشفرة[3] أصولا افتراضية، تستخدم بتقنيات تشفير متطورة، مثل البلوكشين لضمان الأمان ومواجهة عمليات الاحتيال، وعليه تمثل هذه العملات تحولا جذريا في النظام المالي التقليدي، فهي تهدف إلى توفير بديل رقمي للعملات النقدية الورقية، ولذلك سوف نتطرق إلى مزايا هذا النوع من العملات في (**الفرع الأول**) وفي مقابل ذلك توجد عدة عيوب صاحبت تداول هذه العملات وهو ما سنتطرق إليه في (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: مزايا التعامل بالعملات المشفرة.

نتج عن التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية عدة مزايا أهمها ما يلي:

أولا: العالمية.

العملات الرقمية الافتراضية لا ترتبط بموقع جغرافي معين، فيمكن التعامل معها وكأنها عملة محلية، لأنه متوفرة على مستوى العالم، ولا توجد أي دولة تستطيع أن تحظرها، لأنها لا تخضع لسيطرتها أساسا، وبالتالي لا يمكن

---

[3] عملة رقمية افتراضية يتم تأمينها بالتشفير، و تستخدم شبكات لا مركزية تعتمد على تقنية سلسلة الكتل Blokchain والتي هي عبارة عن قاعدة بيانات تقوم باستقبال وتخزين المعلومات في شكل قوالب تسمى بالكتل، ويتم تشفير هذه الكتل عن طريق أدوات التشفير، لتصبح عبارة عن سلسلة قوالب المعلومات مرتبة زمنيا، كما تجعل التزوير أو الانفاق المزدوج مستحيلا ولا يمكن التحكم أو التلاعب بها من قبل الحكومات أو غيرها. تستخدم العملات المشفرة سلسلة الكتل كدفتر حسابات موزع، يتم فرضه من خلال شبكة متباينة من أجهزة الكومبيوتر التي تحمل نسخة من هذا الدفتر، يؤدي المنتسبون إلى هذه الشبكة دور الشهود على العمليات التي تتم عليها ويسمون العُقد nodes، والتي تقوم بتأكيد العمليات وبثها للأجهزة الأخرى للتأكد من من صحتها، مما يسمح للمتعاملين بالاستغناء عن الوسطاء الماليين والقيام بعمليات الدفع ندا للند. ومن أمثلة هده العملات البيتكوين، الإيثريوم، الريبل.... عبد الباري مشعل: النقود الرقمية المشفرة تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، د مج، ع2، 2021.

لأحد حجز هذه التعاملات أو التحويلات بالعملات التقليدية إذا كانت مشكوك فيها، أو كانت تتم لسداد معاملات غير قانونية، لأن مالكه هو الوحيد الذي لديه السلطة على تحديد آلية ومكان ونوع استخدامها [4].

ثانيا: الشفافية

يظهر ذلك من خلال وضوح ومصداقية المعلومات الخاصة بالعملات الرقمية المعروضة للجميع، فأي شخص يقرر التعامل بها له الحق في معرفة عدد الوحدات التي يملكها صاحب المحفظة، وأن يتابع حركة تنقل العملة بين المحافظ وهذا مع احترام سرية المعلومات الخاصة بالمالكين [5].

ثالثا: التحصين الأمني

يقصد بالتحصين الأمني الذي يمتاز به التعامل بالعملات الافتراضية هو أن كل عملية من العمليات التي يكون محلها عملة رقمية مشفرة تكون علنية نظرا إلى الحماية التي تضفيها تقنية البلوك تشين على هذه العمليات، وإذا حاول شخص ما أن يجري عملية احتيالية فإن الحسابات الرياضية التي تمتاز بها البلوك تشين سوف تحددها، وتحول دون التوصل إلى الإجماع بين جميع السّجلات، وهذا ما يمنع أي محاولات احتيالية للتلاعب بهذه السجلات [6].

رابعا: السرعة والخصوصية والسرية

نظرا لطبيعتها الخاصة، فلا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخل فيها، وهذه نقطة إيجابية لمن يريد الخصوصية، كما أنها تقلّل من سيطرة الحكومات والبنوك على العملة، حيث يمكن نقلها في أي وقت وإلى أي مكان في العالم، وبخصوصية تامة ودون أن تمر على أي هيئة رقابية أو بنك، ومن جهة أخرى فإنه يمكن امتلاك العديد من الحسابات دون أن تكون متصلة باسم أو عنوان أو أي معلومة عن ممتلكه [7].

خامسا: انخفاض تكاليف التحويل

---

[4]- العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها، حفيظة لصنوبي، رحمة بالهادف، نادية غوال، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مج.04، ع.03، 2020، ص246.

[5]- موقف القانون الجزائري من التعامل بالعملات الرقمية بين الضرورة والمخاطر، قاسمي زهيرة، مجلة آفاق علمية، جامعة أخموك تمنراست، مج.16، ع.02، 2024، ص554.

[6]- العملات الافتراضية: الإشكالية القانونية واستشراف المستقبل، جمال عبد العزيز عمر العثمان، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، السنة العاشرة، ع.04، 2020، ص336.

[7]- العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها، حفيظة لصنوبي، رحمة بالهادف، نادية غوال، مرجع سابق، ص347.

بمعنى أن مستخدم هذه العملات لا يدفع أي مصاريف لنقل أمواله إلى البنك أو إلى أي مؤسسة أخرى ودون أي وسيط بنكي لأن المبدأ الذي تقوم عليه هو الند للند[8]، وهذا الأمر ناتج عن تسريع العمليات التحويل وتجاوز الإجراءات الإدارية والقانونية الضرورية لإتمام الصفقات المحلية منها والدولية خاصة وأن النقود الافتراضية أنظمة عابرة للحدود [9].

ما يمكن استخلاصه من مزايا العملات المشفرة أنها تمثل مستقبل المال من حيث التطور التقني، لكنها تتطلب وعيا استثماريا وقوانين تنظيمية واضحة، لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلباتها السعرية.

الفرع الثاني: عيوب التعامل بالعملات المشفرة

لقد صاحب التعامل بالعملات الرقمية عدة عيوب يمكن إجمالها فيما سيأتي:

أولا: صعوبة تعقب العمليات التي تتم على العملات المشفرة

توصف العملات الافتراضية بأنها عملات مجهولة، بمعنى أنها لا تمتلك رقما متسلسلا، أو أي وسيلة أخرى دالة تتيح التعقب أو التتبع، للوصول إلى أطراف عملية البيع والشراء لهذه العملات، مما يزيد من رواج هذه الفكرة لدى كل من المدافعين عن الخصوصية، أو مروجي البضائع المحظورة عبر الإنترنت، مثل المخدرات أو غيرها من العمليات غير المشروعة [10].

ثانيا: ليست لها قوة ملزمة

فإذا ما تم مقارنتها بالنقود فهي لا تمتلك أي قوة إبرائية ملزمة، بل تستمد قوتها من القبول العام لها كأداة للوفاء، وهو ما جعل الكثير يرفض التعامل بها خشية الوقوع في الاحتيال [11].

---

[8] الند للند تعني: عملية تبادل الملفات والبيانات بين جهازين لشخصين على شبكة الإنترنت دون وسيط، حيث يسمى كل جهاز نظير.
Schollmeier, a definition of peer-to-peer networking for the class application, ieee, proceeding first internationnal conference on peer-to-peer computing, 2001

[9]- العملة الافتراضية البتكوين بين الحظر القانوني وحتمية الوجود الواقعي، كباهم سامي، هجيرة تومي، مجلة المحلل القانوني، مج.03، ع.01، ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2021، ص07.

[10]- مؤسسة investing، بيتكوين bitcoin، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، www.investing.com تاريخ النشر 22يناير 2021. تاريخ الإطلاع 2026/03/28. على الساعة: 20:35.

[11]- موقف القانون الجزائري من التعامل بالعملات الرقمية بين الضرورة والمخاطر، قاسمي زهيرة، مرجع سابق، ص555.

ثالثا: التعدين

من أهم العوائق التي تقف أمام انتشار استخدام العملات الافتراضية في العالم هي صعوبة تعدينها بواسطة المستخدم العادي نظرا لتعقد برامج الوصول إليها وتعقد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين، أضف إلى ذلك الشكوك المصاحبة لعملية التعدين تعد من السلبيات التي تواجهها هذه العملة أيضا، كما أن من الانتقادات الموجهة لتعدين العملات الافتراضية أيضا، قيام المستخدم ما باستعمال أو استهلاك نفس العملة مرتين لنفس العنوان، وتسمى تلك العملية باستهلاك العملة لمرتين، ولحماية المستخدم من هذا الخطر، يقوم المنقب بالتحقق من كل معاملة تضاف إلى سلسلة Block Chain لكي يتم التحقق من البيانات الخاصة بالمعاملة وعدم استخدامها أو استهلاكها قبل ذلك، أو قيام أحد المستخدمين بالحصول على عدد من العملات الجديدة دون وجه حق [12].

رابعا: عدم ثبوت سعرها

يشكل سعر العملات الرقمية وتقلباتها الكبيرة مشكلة كبرى للمتعاملين بها، كما أنها قد تحد من مدى انتشارها وقبولها، ومن جهة أخرى فإن السعر المتذبذب للعملة يشجع المحتالين في استغلال ذلك عن طريق مواقع وهمية لتبادل العملة، حيث يقومون بمحاكاة شن هجوم إلكتروني عليها لإحداث فزع بين المتعاملين سلبا مما يؤثر في قيمة العملة، فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة، ثم بيعها بعد أن تعود القيمة إلى الارتفاع، ما قد يتسبب بخسارة المستخدمين لأموالهم دون أن يكون لهم القدرة على الشكوى أو الاعتراض[13].

خامسا: التهرب الضريبي.

سيكون من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات التي تتم بواسطة النقود الرقمية، نظرا لأن تلك الصفقات تتم خفية عبر شبكة الإنترنت، كما يمكن أن تتم عمليات شراء وبيع وتحقيق خسائر وهمية، بالإضافة إلى أنها تعتبر من وسائل تهريب الأموال إلى الخارج [14].

---

[12]- مقال منشور على المرقع الإلكتروني التالي: https://en.bitcoin.it/wiki/doubel-spending بتاريخ 09 جويلية 2017 تاريخ الإطلاع على الموقع الإلكتروني: 2026/03/29.

[13]- ينظر: موقف القانون الجزائري من التعامل بالعملات الرقمية بين الضرورة والمخاطر، قاسمي زهيرة، مرجع سابق، ص554، 555.

[14]- ينظر: عملة البيتكوين وحكم للتعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أحمد أمداح، صالح بوبشيش، مجلة الإحياء، مج.19، ع.22، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سبتمبر 2019، ص340.

سادسا: القرصنة

نظرا للعملة الرقمية هي عملة افتراضية ومخزنة ضمن محفظة رقمية، فإنها عرضة للقرصنة والسرقة والتلاعب بحسابات مستخدميها وتعديلها عن طريق القرصنة، وعلى الرغم من قابلية جميع وسائل الدفع الإلكترونية تعرضها للمخاطر الأمنية خلال الشبكة، إلا أن العملات الرقمية تتعرض لقدر أكبر من تلك المخاطر [15].

يتبن لنا من خلال عيوب تداول العملات الرقمية، بأنه يصعب تتبعها لكونها أكثر مجهولية من الأنواع الأخرى من وسائل الدفع عبر الإنترنت، وهذا حافز قوي لإساءة استخدام هذه العملات كوسيلة للمتجارة بالممنوعات وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وغير ذلك من أشكال النشاط غير المشروع.

المطلب الثاني: الآثار الناتجة عن التعامل بالعملات المشفرة

نتج عن التعامل بالعملات الرقمية عدة مخاطر شكّلت تهديدا على عدّة مجالات، فباعتبارها يتم تداولها عبر منصة رقمية تسمى بـ: "البلوك تشين"، فإنها بالتأكيد يترتب عليها آثار تقنية وهو ما سنتعرض لها في (**الفرع الأول**)، وفي ظل حظر الكثير من الدول التعامل بها والاختلاف حول طبيعتها القانونية، مما يعني غياب الأطر التنظيمية والقانونية التي تحمي المتداولين للعملات الرقمية هذا بحد ذاته يشكل أحد الآثار وهذا ما سنتطرق إليه في (**الفرع الثاني**)، ولم يتوقف الأمر عن هذا وفقط، بل والأهم من ذلك كله هو تهديد للنظام الاقتصادي للكثير من دول العالم وهو ما سنتناوله في (**الفرع الثالث**).

الفرع الأول: الآثار التقنية الناتجة عن التعامل بالعملات المشفرة:

تتمثل الآثار التقنية الناتجة عن التعامل بالعملات المشفرة في: كبر عدد المعاملات المنجزة في الثانية، الفورية، المتطلبات الفنية للنقود، عدم استقرار قيمتها، التخزين على القرص المدمج وخطر فقدان كلمة السّر للمحافظ الكبيرة.[16] وفيما يلي شرح لكل أثر:

- **عدد المعاملات المنجزة في الثانية:** تختلف عدد المعاملات المنجزة في الثانية من عملة إلى أخرى، ولكنها قليلة في البيتكوين من 3 إلى 4 عمليات في الثانية مقارنة مع غيرها مثل الإيثريوم 20 عملية

---

[15]- العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها، حفيظة لصنوني، رحمة بالهادف، نادية غوال، مرجع سابق، ص348.

[16]- ينظر: عملة البيتكوين وحكم للتعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أحمد أمداح، صالح بوبشيش، مرجع سابق، ص340.339.

في الثانية، ويختلف عدد المعاملات المنجزة في الثانية بحسب الطلب الموجه إلى العملة، وهذا يظهر كفاءة العملة المستقبلية في حال أريد لها التوسع.

- **الفورية:** نتيجة قدرات العملة المحدودة في بناء الثقة، فإنها لا تتميز بالفورية فلها سرعة محدودة وفق قواعدها، وتتحسن السرعة بالانقسامات لهذه العملة وتتغير القواعد الذاتية للكيانات الجديدة، فمثلا فقد شوهدت عمليات تبادلية للبتكوين استغرقت ما يزيد عن 45 دقيقة للعملية.

- **المتطلبات الفنية للنقود:** من أبرز المتطلبات الفنية للنقود استعصاؤها على التزوير، كما لها القدرة على الاستمرار وعدم تآكلها مع الزمن، بالإضافة إلى ذلك ندرة وجودها، وهذه المتطلبات غير موجودة في العملات المشفرة.

- **عدم استقرار قيمتها:** العملات الرقمية هي رهينة تقلبات السوق وشائعاتها والطلب عليها، ومن ثم لا يوجد استقرار في هذه العملة ولن يكون، إلا أن تتغير المعطيات الموجودة إلى شيء آخر.

- **التخزين على القرص المدمج وخطر فقدان كلمة السّر للمحافظ الكبيرة:** إن الحسابات المشهورة أكثر عرضة للقرصنة والاختراق كما بينت الأبحاث ذلك، وبهذا سجلت سرقات ضخمة وصلت إلى 2.2 مليار دولار في غضون 6 أشهر فقط بحلول نهاية 2025، كما أن ضياع القرص المدمج ضياع لما فيه من ممتلكات قد تقدر بآلاف ضعف ثمن القرص نفسه، وفي حال فقدان مفاتيح المحفظة الرقمية أو التعرض لبرامج ضارة، يفقد المستثمر القدرة على استرداد أمواله نهائيا.

الفرع الثاني: الآثار القانونية الناتجة عن التعامل بالعملات المشفرة:

تتمثل الآثار القانونية الناتجة عن التعامل بالعملات المشفرة في غياب الأطر التنظيمية، وانعدام الضمانات والتأمينات المقررة لمنتجات النقود الافتراضية، بالإضافة إلى اختلاف التشريعات في اعتبارها أصل مالي. وفيما يلي شرح لكل أثر من هذه الآثار:

أولا: غياب الأطر التنظيمية.

إن غياب الأطر التنظيمية الضابطة لهذه العملات من قبل المؤسسات الحكومية، يؤدي إلى عجز المنظمين عن رصد وتتبع ورقابة مستخدمي هذه العملات، لأن الاقتصاديات والعملات الافتراضية تقع في نطاق لا توجد فيه حدود بين الدول، وهو ما جعل المنظمين يواجهون مشكلة عند تحديد الاختصاص القضائي في حالة وقوع جرائم

إلكترونية هذا من جهة، فضلا عن عدم تسجيل المعاملات المالية بالعملات الافتراضية من جهة ثانية، وهو ما يعطي المستخدمين القدرة على شراء السلع والخدمات من دون أي تدخل من الحكومة، ويتيح لهم إخفاء الهوية والبيانات الشخصية، مما يزيد من المخاطر الأمنية [17].

ثانيا:انعدام الضمانات والتأمينات المقررة لمنتجات النقود الافتراضية.

أكّدت الهيئة المصرفية الأوروبية في تقرير صادر لها سنة 2014 أن منصات تبادل العملات الرقمية ليست بنوكا وبناء عليه، إذا أفلست المنصة أو توقفت عن العمل فإن الأموال المودعة فيها لا تخضع لحماية أنظمة ضمان الودائع المعمول بها، وأي خسارة يتحملها المستخدم وحده، كما أن هذا الأخير ليس له أي حق قانوني في استرداد أمواله، في حالة إلغاء المعاملات الخاطئة أو غير المصرح بها [18].

ثالثا:اختلاف التشريعات في اعتبارها أصل مالي.

لم تتفق التشريعات في بلدان العالم والبنوك المركزية على الوضع أو الصفة القانونية لهذا النوع من العملات، فصنفتها ألمانيا على أنها "وحدة حساب وأداة مالية"، وهو ما يتيح لها فرض ضريبة على عائداتها، وكذلك صنفتها السويد بأنها "أصل مالي" وكندا بأنها "أصول مشفرة"، كما تحظر بعض الدول التداول بالعملات الرقمية صراحة كالهند والصين الجزائر، في حين هناك بعض الدول تتيح التداول بها بالحصول على الإذن والترخيص من الجهات المعنية، كفرنسا ولوكسمبروغ والسويد والنمسا، في حين تصرح حكومات أخرى بعدم الحاجة إلى الإذن إلا في حالة محدودة، كإنشاء صناديق استثمارية مثلا، كألمانيا والدنمارك وبلغاريا واليابان [19].

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية الناتجة عن التعامل بالعملات المشفرة.

أما عن الآثار الاقتصادية الناتجة عن التعامل بالعملات المشفرة، تتمثل في أثرين الأول المنافسة، والثاني تغيير طبيعة النظام الاقتصادي والمالي للدول، وفيما يلي شرح كل أثر:

أولا: المنافسة.

---

[17]- تقرير للهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) منشور بتاريخ 12 ديسمبر 2013 متاح على الرابط الإلكتروني التالي: (EBA/WRG/2013/01) تاريخ الإطلاع على الموقع الإلكتروني:2026/03/29 على الساعة 17:15.

[18]- تقرير للهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) منشور بتاريخ 03 جويلية 2014 متاح على الرابط الإلكتروني التالي: (EBA/OP/2014/08) تاريخ الإطلاع على الموقع الإلكتروني: 2026/03/29 على الساعة 17:45.

[19]- العملات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها، مرزوق آمال، مرجع سابق، ص121.

تعتبر النقود الرقمية منافسا جديا للعملات التقليدية، يمكن أن يؤدي انتشارها إلى تراجع الطلب على النقود التقليدية، هذا بالنظر إلى المزايا التي توفرها كالسرعة وقلة التكاليف والسّرية وسهولة التحويل، خاصة وأن العملات الرقمية عابرة للحدود، ولذلك الكثير من الدول تتوخى الحذر وتحمي العملة الوطنية والاقتصاد الوطني [20].

ثانيا: تغيير طبيعة النظام الاقتصادي والمالي للدول

من أبرز المخاطر الناتجة عن تداول العملات الرقمية، والتي تشكل تهديدا للنظام المالي والاقتصادي نجد ما يلي:

1- فقدان السيطرة على السياسة النقدية: عندما يزداد اعتماد المواطنين على العملات الرقمية مثل البيتكوين بدلا من العملة الوطنية، يترتب عليه إضعاف العملة المحلية، وعليه يترتب تقلص قدرة البنك المركزي على التأثير في الاقتصاد ويظهر هذا جليا في عملية طبع الأموال أو تغيير الفائدة.

2- فقدان السيادة: تصبح الدولة عاجزة عن حماية قيمتها النقدية أمام تقلبات سوق عالمي لا تملكه ولا تديره.

3- خلق اقتصاد خفي: تظهر ملامح الاقتصاد الخفي من خلال: [21]

-غسيل الأموال: إذ تصبح أداة مثالية لنقل الأموال الناتجة عن أنشطة غير قانونية عبر الحدود دون رقابة أمنية.

- التمويل غير المشروع: صعوبة تتبع التدفقات المالية تجعلها وسيلة لتمويل جماعات محظورة أو شراء مواد ممنوعة.

- التهرب الضريبي: يصعب على الحكومات حصر ثروات الأفراد لفرض الضرائب العادلة، ممّا يقلّل من خزينة الدولة ويُضعف الخدمات العامة.

---

[20]- العملة الافتراضية البتكوين بين الحظر القانوني وحتمية الوجود الواقعي، كباهم سامي، هجيرة تومي، مرجع سابق، ص08.07.

[21]- ينظر: العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها، حفيظة لصنوني، رحمة بالهادف، نادية غوال، مرجع سابق، ص352.

خاتمة:

أولا: النتائج.

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن سرعة وعالمية العملات الرقمية سهلت في ارتكاب الجرائم المالية، المتمثلة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يضع المتداول تحت طائلة المساءلة القانونية أو الحظر الدولي.

2- على الرغم من الأمان التقني الذي يحكم تداول العملات الافتراضية، إلا أنها دائما عرضة للهجمات السبيرانية واستخدام الذكاء الاصطناعي في اختراق المنصات الرقمية.

3- إن فرص الربح التي تتيحها العملات الرقمية في وقت قصير جدا، فإنها سرعان ما تحمل خطر الإفلاس المفاجئ، حيث يمكن أن تفقد العملة قيمتها في مدة وجيزة.

4- يترتب على التعامل بالعملات الرقمية الشفافية، التي يستطيع أي شخص في العالم الرؤية والتحقق من دفتر الحسابات، لكن هذا لا يعني التعرف على هوية أصحاب هذه الحسابات، مما يشجع على التهرب الضريبي وبالتالي ضعف إيرادات الدولة.

5- صاحبت العملات الرقمية عدّة مزايا وعيوب، وانعكس هذا بعدة آثار خطيرة مسّت النظام الاقتصادي للدول.

ثانيا: التوصيات

من جملة ما يمكن طرحه من توصيات من خلال هذه المداخلة العلمية ما يأتي:

1- ضرورة صياغة منظومة قانونية ورقابية تسمح بتداول العملات الرقمية، بدلا من المنع المطلق الذي قد يؤدي لظهور أسواق موازية غير منظمة، وبالتالي الفصل في طبيعتها القانونية هل هي أصل مالي أو وسيلة دفع أو سلعة، وهذا من أجل ضبط التعامل بها.

2- حتمية التعاون الدولي بما أن العملات الرقمية عابرة للحدود، لذلك وجب التنسيق مع المنظمات الدولية في صورة صندوق النقد الدولي، لوضع معايير موحدة للرقابة تحد من التهرب الضريبي والجرائم السيبيرانية.

3– تعزيز الأمن السيبيراني عن طريق فرض معايير تقنية عالية على المحافظ الرقمية ومنصات التداول لحمايتها من القرصنة، وتطوير أنظمة استعادة الأموال في حال حدوث هجمات إلكترونية.

4– إمكانية إطلاق عملات رقمية للبنوك المركزية، تتكفل الدولة بإصدار نسخة رقمية من عملتها الوطنية، يكون الهدف منها توفير بديل رقمي آمن، قانوني، وتحت رقابة البنك المركزي.

قائمة المراجع والمصادر:

❖ **القوانين:**

1- قانون رقم 25-10 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

❖ **المقالات العلمية:**

2- العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها، حفيظة لصنوبي، رحمة بالهادف، نادية غوال، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، مج.04، ع.03، 2020.

3- موقف القانون الجزائري من التعامل بالعملات الرقمية بين الضرورة والمخاطر، قاسمي زهيرة، مجلة آفاق علمية، جامعة أخموك تمنراست، مج.16، ع.02، 2024.

4- العملات الافتراضية: الإشكالية القانونية واستشراف المستقبل، جمال عبد العزيز عمر العثمان، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، السنة العاشرة، ع.04، 2020.

5- العملة الافتراضية البتكوين بين الحظر القانوني وحتمية الوجود الواقعي، كباهم سامي، هجيرة تومي، مجلة المحلل القانوني، مج.03، ع.01، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2021.

6- العملات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها، مرزوق آمال، مجلة البشائر الاقتصادية، مج.06، ع.02، جامعة محمد طاهري، بشار، ديسمبر2020.

7- عملة البيتكوين وحكم للتعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أحمد أمداح، صالح بوبشيش، مجلة الإحياء، مج.19، ع.22، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سبتمبر 2019.

1. عبد الباري مشعل: النقود الرقمية المشفرة تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، مج، ع2، 2021.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

8 -https://en.bitcoin.it/wiki/doubel-spending.

9 -www.investing.com.

10 -(EBA/OP/2014/08)

11-(EBA/WRG/2013/01)